

Distr. General

24 December 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة
الدورة الثانية والخمسون
الوثائق الرسمية



اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة الثامنة والعشرين

المعقودة في المقر، نيويورك،

الثلاثاء، ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، الساعة ١٥/٣٠

الرئيس: السيد دي روخاس (فنزويلا)

المحتويات

البند ٩٥ من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي (تابع)

(أ) تمويل التنمية، بما في ذلك النقل الصافي للموارد بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو (تابع)

(ب) التجارة والتنمية (تابع)

مناقشة الفريق بشأن القضايا المالية والإنمائية في الأسواق الناشئة

البند ٩٧ من جدول الأعمال: التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي (تابع)

(ج) السكان والتنمية (تابع)

(د) الهجرة الدولية والتنمية، بما في ذلك عقد مؤتمر للأمم المتحدة معني بالهجرة الدولية والتنمية (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٥٠

البند ٩٥ من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي (تابع)

(أ) تمويل التنمية، بما في ذلك النقل الصافي للموارد بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو (تابع)

(ب) التجارة والتنمية (تابع)

مناقشة الفريق بشأن القضايا المالية والإئتمانية في الأسواق الناشئة

١ - السيد أحمد (مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المساعد)، قدم بوصفه رئيساً للجلسة أعضاء الفريق، وهم: السيد بويرا (البنك الوطني المكسيكي)، والسيدة ليم (جامعة ميتشغن)، والسيد سنغوبتا (هيئة التخطيط الهندية).

٢ - السيد بويرا (بنك المكسيك الوطني): قال إنه في بلد يواجه معضلة تتمثل فيما إذا كان عليه "تعقيم" التوسع النقدي الناتج عن الفائض في ميزان مدفوعاته أو السماح للحواصل النقدية بالتوسع نتيجة لتدفقات رأس المال الداخلة قد يعني التعقيم الكامل إعادة تصدير هذا الرأسمال بالكامل عن طريق زيادة الاحتياطيات الدولية في البنك المركزي لذلك البلد. وقد تكون عاقبة تبني هذه السياسة عدم إمكان استعمال رأس المال الأجنبي الوافد في استكمال الاستثمار في البلد. وهناك عامل آخر يتعين أن يدرس، وهو أن البنك المركزي قد يصدر مديونيات محلية بأسعار فائدة مرتفعة ليحصل على المعروض الزائد من النقد الأجنبي، ومن ثم فقد يتكبد خسائر جسيمة، نظراً لأن مدفوعات الفائدة على هذه الخصوم أعلى عادة من حصيله النقد الأجنبي المستثمر في الخارج. وبناء عليه، فإذا أريد لتدفقات رأس المال أن تستخدم لزيادة قدرة الاقتصاد الإنتاجية فلا بد وأن يُسَيَّل جزء على الأقل من مثل هذه التدفقات، لأن التسييل يؤدي إلى زيادة الإنفاق ويسهم أيضاً في زيادة الواردات.

٣ - وقال إنه يوجد في نفس الوقت مبرر قوي لإجراء تعقيم جزئي لتدفقات رأس المال. أولها، أن اتجاه تدفق الاستثمار الأجنبي قد ينعكس، ولذلك فمن المفيد مراكمة احتياطيات دولية كافية للتصدي لتدفقات رأس المال المحتمل توجيهها إلى الخارج. وثانيها، أن البلد قد يواجه بزيادة مفرطة في الطلب الكلي، إذا كانت تدفقات رأس المال الوافدة كبيرة للغاية، الأمر الذي قد تنتج عنه ضغوط تضخمية غير مقبولة، وثالثها، أنه يمكن أن نجد أسباباً وجيهة لفرض متطلبات السيولة وقيودها على الخصومات المصرفية المقومة بالعملة الأجنبية لكي تُثَبِّط هم المصارف التجارية الراغبة في الاقتراض القصير الأجل.

٤ - وقال إن تدفقات رأس المال الوافدة مفيدة، في حالة عدم وجود اختلالات في الاقتصاد الكلي وتشوهات في الأسعار النسبية في الاقتصاد، نظراً لأن تلك التدفقات تكمل المدخرات المحلية وتتيح، بالتالي، مزيداً من الاستثمار أو، بشكل أعم، حجماً من الاستهلاك والاستثمار أكبر. وقال إن الفرص الجديدة للاستثمار تزيد من قدرة الاقتصاد الاستيعابية. والبلدان التي تتلقى تدفقات رأس المال الخاص الوافدة هي في العادة البلدان التي مرت بتحويلات هيكلية حسنت التوقعات المتوسطة الأجل والطويلة الأجل لاقتصاداتها.

٥ - وقال إن صناع السياسات قد أعربوا، في نفس الوقت، عن قلقهم إزاء ارتفاع سعر الصرف الحقيقي الناجم عن تدفقات رأس المال الوافدة وتأثيره على القدرة التنافسية لقطاع التصدير، كما أعربوا عن شكوكهم بشأن استدامة التدفقات الوافدة. ومثل هذه المخاوف تدفع البلدان غالبا إلى فرض ضرائب على الواردات الإنتاجية، الأمر الذي لا يبدو فعالا إلا في الأجل القصير، وإلى اتخاذ تدابير تتعلق بالسياسة التجارية بهدف عزل قطاع التصدير عن ارتفاع سعر الصرف الحقيقي، والانخراط في مزيد من تشديد التدابير المالية ليتسنى خفض الطلب الكلي وكبح الضغوط التضخمية، وتقييم التوسع النقدي على الرغم مما يحتمل أن يتسبب فيه ذلك من خسائر شبه مالية كبيرة، وزيادة متطلبات الاحتياطي الهامشي من التدفقات الأجنبية الوافدة.

٦ - وقال إنه بينما يمكن تمويل العجز الكبير في الحسابات الجارية على فترات طويلة يزيد هذا العجز كثيرا من هشاشة اقتصاد البلد للتغيرات الجارية في تدفقات رأس المال الدولي. بل إن هذه الهشاشة تشتد أكثر عندما يكون جزء هام من الأموال المستخدمة في تمويل العجز مكونا من موارد متقلبة قصيرة الأجل. وعلى الرغم من أن تحديد ما يشكل العجز المستدام قد لا يكون مهمة سهلة ربما يقود إدراك هذه الهشاشة السلطات إلى الحد من العجز الجاري إلى مستوى معين.

٧ - وقال إن البلد الجذاب للمستثمرين الأجانب يواجه تناقضا: فبينما تترجم التدفقات الوافدة فعليا إلى تزايد في عجز الحسابات الجارية قد ينظر نفس المستثمرين، المتحمسين لإدخال رسالهم إلى البلد، إلى حجم العجز فيسحبون أموالهم، مما يعجل بالتالي بحدوث أزمة مدفوعات. وهكذا، فبينما تفتح تدفقات رأس المال الوافدة الباب أمام حدوث عجز في الحسابات الجارية يصبحون، وهذا من دواعي السخرية، نقطة ضعف البلد. فضلا عن ذلك، تتضاعف الهشاشة عندما تكون المؤسسات المالية الوطنية نفسها ضعيفة عاجزة عن الصمود أمام عكس اتجاه تدفقات رأس المال بدرجة كبيرة. وقال إن التخفيف من تعرض البلاد لتقلبات رأس المال الخارجي مع استدامة مستوى صحي من الاستثمار في الوقت ذاته يقتضي زيادة المدخرات الوطنية. والسبيل الوحيد لتحقيق ذلك يتمثل في تنمية برامج المعاشات التقاعدية.

٨ - وقال إن تحرير التدفقات العابرة للحدود قد أدى إلى تدويل استثمارات الصناديق المؤسسية. وولّد ذلك معروضا ضخما من الأموال ينزع إلى أن يكون حساسا إلى الحصائل ويستجيب بسرعة لتغير المشاعر إزاء الاقتصادات المتلقية. وقال إن التغيرات المبالغية الضخمة في تدفقات رأس المال لا تترك لصناع السياسات ووكلاء القطاع الخاص سوى وقت ضيق جدا لكي يتكيفوا معها. وقد أسفر خفض البيزو المكسيكي في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤ عن أزمة سيولة ضخمة الأبعاد، إذ لم تتوقف تدفقات رأس المال فحسب، بل عكس اتجاهها أيضا، وقد فرض بنك المكسيك الآن حدا على الخصوم المقومة بالعملات الأجنبية التي يمكن للمصارف التجارية أن تتحملها.

٩ - وقال إن التدابير الرامية إلى تثبيت رأس المال القصير الأجل، بما فيها تعويم سعر الصرف، يمكن النظر إليها كوسائل لتقليل مخاطر عجز كبير في الحسابات الجارية وشل فاعلية العيوب السوقية. وفي حالة انسحاب رأس المال، قد تظهر فروق بين التكاليف الفردية - والتكاليف الاجتماعية. وبينما يمكن للمستثمر أن يتحمل ما يفرضه السوق من خفض في قيمة استثماره في سوق ناشئة، الذي يتسبب غالبا في تكوين نسبة صغيرة من حافظته، فقد يؤدي تدفق ضخّم لرأس المال الخارج إلى انهيار مالي ينكب به الاقتصاد.

١٠ - وقال إن الأزمة المكسيكية قد طرحت عددا من القضايا على البلدان النامية التي تضطلع بإصلاحات داخلية وانفتاح خارجي. فمثل هذه البلدان عليها أن تقرر على النحو الأفضل ما يشكل المستوى الخطر لعجز الحسابات الجارية؛ وما هي السياسات المناسبة لمواكبة تحركات رأس المال القصير الأجل والتغير المبالغ في إحساس السوق، وكيفية التمييز بين الصدمات المؤقتة والصدمات الدائمة، وما إذا كانت إزالة القيود بصورة شاملة أمام تدفقات رأس المال الوافدة هي إجراء مستصوب دائما، أم أن هناك شروطا معينة يتعين تلبيتها قبل تحرير تدفقات رأس المال تحريرا كاملا؛ وما إذا كان من الممكن تعقيم تدفقات رأس المال الوافدة الضخمة أو ما إذا كان من المتوقع أن يقابل البلد تدفقات رأس المال الوافدة باستخدام فوائض مالية ضخمة. وقال إن الأسواق المالية قادرة في الوقت الحالي على تكييف وتعديل السياسات الاقتصادية الوطنية، وعلى فرض تسويات في أسعار الصرف، بل وتستطيع أن تفرض تغييرا في نظام أسعار الصرف؛ كما تستطيع أن تزيد من تقلب أسعار الأصول المالية، بحيث تولد أو تزيد أوجه اختلال قد تؤدي إلى التضخم أو الانكماش. وتستطيع الأسواق المالية أن تنقل التوترات من سوق إلى أخرى، فهي تزيد من احتمال المخاطر النظامية التي لم يستعد العالم بعد لمواجهتها. فالقوة تنتقل من سيطرة الحكومة إلى سيطرة الأسواق. وعلى مدى الأسابيع القليلة الماضية أظهر الاضطراب الذي حدث في الأسواق المالية في جنوب شرقي آسيا، وبخاصة في هونغ كونغ، أن السياسات الاقتصادية السليمة، ليست كافية في حد ذاتها لضمان الاستقرار وحماية البلد من الأزمات المالية.

١١ - وقال إنه في ظل الترتيبات الحالية تتركز إمكانية الحصول على السيولة في البلدان الصناعية وفي عدد قليل من البلدان النامية. وفي نهاية عام ١٩٩٥، تحكم ٢٢ بلدا صناعيا و ١٨ بلدا ناميا لديها إمكانية الوصول إلى أسواق المال الدولية في ٩١ في المائة من الاحتياطيات الدولية. أما البلدان المتبقية، ويزيد عددها عن ١٤٥ بلدا، فلا تملك سوى حصة ضئيلة للغاية من مجموع احتياطيات العالم وليس لديها سوى إمكانية محدودة للحصول على التمويل الدولي الخاص. ونتيجة لذلك، اضطرت هذه البلدان إلى الحصول على احتياطيات كافية بالاقتراف المكثف من السوق - في الحالات القليلة التي كانت الأسواق فيها على استعداد لإقراضها - أو بضغط الطلب المحلي للحصول على المدخلات، الأمر الذي يضر بجهودها الهادفة إلى الإصلاح والنمو. وقال إن الاقتصادات النامية التي لديها إمكانية محدودة للوصول إلى الأسواق المالية أو ليست لديها تلك الإمكانيات. لا تستطيع أن تستغل إمكانات نموها نظرا لنقص السيولة، وتضطر إلى الاعتماد بشكل مطلق تقريبا على الصادرات لسد احتياجاتها من السيولة. هذا علاوة على أن تلك البلدان ليست لديها قاعدة تصديرية متنوعة وتتضرر بشدة من التقلبات الحادثة في أسعار السلع الأساسية. وهكذا، أتى انعدام السيولة بنزوع تضخمي في أداء البلدان النامية، وكذا في أداء الاقتصاد العالمي من خلال انخفاض التجارة الدولية. وذلك الحال لا يتفق مع مواد اتفاق صندوق النقد الدولي. ومما يؤسف له أن الصندوق لم يقدّم دور في خلق السيولة الدولية أو في توزيعها.

١٢ - وقال إنه على الرغم من قبول الهدف المتمثل في جعل حقوق السحب الخاصة الأصل الاحتياطي الرئيسي للنظام انخفضت حقوق السحب الخاصة، كجزء من الاحتياطات العالمية، من ٤,٥ في المائة من إجمالي تلك الاحتياطات في عام ١٩٧٥ إلى ما يقرب من ١,٥ في المائة في عام ١٩٩٧: وقبل ذلك ببضعة أسابيع، وافق مجلس محافظي صندوق النقد الدولي، في اجتماعه السنوي، على اقتراح باعتماد مخصصات خاصة من حقوق السحب الخاصة تصدر دفعة واحدة بقيمة ٢١,٤ بليون دولار، وبذلك يزداد مقدار حقوق السحب الخاصة ليصبح مجموعها ٤٢,٩ بليون دولار. ولكن هذه الحقوق لن توزع على أساس الحصص، كما تقضي مواد اتفاق الصندوق، وإنما استناداً إلى ما يسمى دواعي المساواة، وستذهب في الغالب إلى بلدان الاتحاد السوفياتي السابق وأوروبا الشرقية، وإلى مجموعة تتألف إلى حد كبير من البلدان المتوسطة الدخل. ويتطلب عدم كفاية السيولة، بالنسبة لعدد كبير من البلدان، انتهاج سياسات اقتصادية تقييدية.

١٣ - وقال إن عملية الابتكار في المجال المالي وإلغاء القواعد التنظيمية والتحرر في أسواق رأس المال بجميع أنحاء العالم قد أدت إلى ظهور أسواق رأس مال أكثر تكاملاً وعولمة. فضلاً عن ذلك، زاد التقدم التكنولوجي من سرعة إجراء المعاملات المالية، ولذلك، زاد حجم تجارة رؤوس الأموال في الأسواق العالمية زيادة شديدة في السنوات الأخيرة. غير أن الأسواق أظهرت نزوعاً نحو التقلبات الضخمة، التي فرضت تحديات جديدة صعبة على السلطات المالية وعلى المجتمع الدولي. وبذلك يحق للمرء أن يتساءل عما إذا كان التحرير التام لحركة رأس المال، في ظل الظروف الراهنة، هو الإجراء المناسب.

١٤ - وقال إن تدفقات رأس المال على الاقتصادات الناشئة تتسم غالباً بالتقلب لأسباب لا علاقة لها بالمخاطر القطرية. فالبلدان الصناعية ترسم سياساتها عادة على أساس الاعتبارات المحلية الخاصة بها ولا تهتم كثيراً بما يترتب على إجراءاتها من عواقب دولية. وقد أدى ذلك في مناسبات عديدة إلى معدلات شديدة الارتفاع من أسعار الفائدة ومن تقلبات أسعار الصرف، زادت من تكلفة توافر التمويل الدولي للبلدان النامية وقللت منه. وقد اتسمت تدفقات رأس المال والإقراض المصرفي التجاري بطابع دوري. وكانت تدفقات رأس المال في أوجها عندما كانت الاحتمالات الاقتصادية واحتمالات الأعمال التجارية طيبة، ولكنها نزعت إلى التدهور عندما تباطأ الاقتصاد أو عند ظهور أي نوع من أنواع المشاكل أو أوجه البلبلة. وهكذا، نزعت أسواق رأس المال ذاتها إلى تقويض ملاءة البلدان.

١٥ - وقال إن سلوك السوق غالباً ما يتسم بعدم التماثل المعلوماتي وبالتأثيرات الضارة. وغالباً ما يسود سلوك القطيع عملية تحليل المخاطر القطرية. وقد بينت الحلقات الأخيرة في سلسلة الاضطرابات المالية أن البلد يمكن أن يفقد ملائته ما بين عشية وضحاها. وفي بعض الحالات، يكون لفقدان مثل هذه الملاءة ما يبرره. غير أن بمقدور البلدان أن تواجه التغيرات المفاجئة في تكلفة السيولة وتوافرها عندما تؤدي أحداث غير متوقعة إلى إحداث تحولات في أحاسيس السوق، مما يخلق حاجة قوية إلى احتياطات إضافية. وفي كثير من الحالات تتأخر دون داع عملية استعادة الملاءة، لأن المستثمرين ينتظرون عادة حتى يستعيد البلد نشاطه. وفي مقدور الوكالات الرسمية والبنوك القائمة بالتنظيم ووكالات الائتمان الرسمية والتصنيف القائمة أن تساعد على ذلك، ولكنها تقوم في بعض الأحيان برصد امتثال البلد لبرنامج ما لمدة عام أو أكثر قبل أن تنقح تقديراتها.

١٦ - وقال إن التحديات الجديدة التي يفرضها النمو وتحرير الأسواق المالية تستدعي عملاً موازياً يستهدف استحداث مؤسسات مالية دولية قادرة على الاضطلاع بدور إشرافي إذا كان ذلك ملائماً، والقيام، عند الاقتضاء، بدور المنظم للتدفقات الدولية. وينبغي أن تكون المشاركة على نطاق أوسع، لا سيما من جانب المستثمرين، في المخاطر الناجمة عن تقلب رأس المال، التي تتحمل البلدان المتلقية معظمها حالياً. ويجب أن يدرك المستثمرون تأثير أعمالهم على اقتصاد البلد، وأن توفر لهم الحوافز لكي يتصرفوا تصرفاً مسؤولاً وقد يعني ذلك أنه إذا تسبب تدفق رأس مال عكس اتجاهه فجأة على نطاق واسع في حدوث أزمة مالية كبيرة في بلد ما، فعلى المسؤولين في ذلك البلد أن يفرضوا، بالتشاور مع صندوق النقد الدولي، وربما تحت إشرافه، قيوداً معينة على مسحوبات رأس المال. وفضلاً عن ذلك، ينبغي أن يكون الصندوق في وضع يمكنه من التصرف بوصفه المقرض الذي يمثل الملجأ الأخير للبلدان التي تواجه هجمات المضاربين.

١٧ - وقال إن تعاضد تدفقات رأس المال ظاهرة حديثة العهد دون شك تتطلب تزايد الدعم المالي من جانب الصندوق. وهذا يتسق مع مقاصد الصندوق، وبوجه خاص مع أحكام المادة الأولى من مواد الاتفاق. والتطورات الجارية في هذا الاتجاه ستمكن العالم من الاستفادة الكاملة من المساهمات الكبيرة التي يمكن أن تقدمها تدفقات رأس المال الدولية لتمويل التنمية مع التقليل إلى أدنى حد في نفس الوقت، من مخاطر تحركات رأس المال المضارب غير المنضبطة باتجاه البلدان المتلقية.

١٨ - السيدة ليم (جامعة ميتشغن): قالت إن بلدان جنوب شرق آسيا تضم بعضاً من أكثر اقتصادات البلدان انفتاحاً، حيث ولد الاستثمار المباشر الأجنبي على مدى الثلاثين سنة الماضية نمواً سريعاً على نحو ملحوظ وإمكانية ملحوظة للوصول إلى الأسواق الأجنبية. ورغم الوجهة الجزئية للانتقادات المتعلقة، على سبيل المثال، بشدة اعتمادها على رأس المال الأجنبي المتاح بسهولة أو باستعمال الأموال بإشراف من قبل الحكومات والشركات الخاصة على حد سواء في المنطقة أو المتعلقة بشدة تلهم رأس المال الأجنبي نفسه على الإقراض وفق معايير شديدة الهشاشة، لا يوجه اللوم إلى رأس المال الأجنبي وحده فيما يختص بالأزمة النقدية الجارية في جنوب شرق آسيا وما أعقبها من تباطؤ اقتصادي. إذ يجب بالمثل توجيهه إلى الحكومات والشركات فعندما بدأت قيمة دولار الولايات المتحدة في الزيادة مقابل الين لم تقم الحكومات بتشديد السياسات المالية والنقدية المحلية، بينما لم تقم الشركات بضغط قروضها الدولارية بسبب ارتفاع تكاليف الفائدة التي ينطوي عليها ذلك. ونتجت عن ذلك حالات عجز متضخمة في الحسابات الجارية وتباطؤ في تدفقات رأس المال الوافدة نظراً لتضاؤل القدرة التنافسية للصادرات والأصول مع إطراد زيادة قيم العملات. وقد سحب مستثمرو الأجل القصير الحذرون أموالهم وشن المتاجرون بالعملات هجمات على الباهت التايلندي، لأن تايلند هي البلد الأضعف من حيث العوامل الأساسية الاقتصادية والسياسية. وعقب سقوط الباهت، تحول المضاربون إلى عملات المنطقة الأخرى، التي كشفت عن الكثير من نفس أوجه ضعف العوامل الأساسية. وبينما كان يتوقع بعض الانخفاض في قيمة عملات بلدان أخرى بالمنطقة، كان من دواعي الدهشة تدهورها المطرد المستمر دون المستويات المتوقعة المترواحة بين ١٠ و ٢٥ في المائة، التي هي نسبة زيادة قيمة الدولار مقابل الين. وتقيم الآن عملات جنوب شرقي آسيا بأقل من قيمتها بما يتراوح بين ٤٠ و ٥٠ في المائة.

١٩ - وقالت إن الانتعاش السريع يبدو غير محتمل الوقوع، وإن ذلك يرجع أساسا إلى بطء بعض الحكومات في تنفيذ التدابير المالية والنقدية الملائمة وإلى أثر الصدمات الخارجية، كما يرجع إلى فقدان المضاربين للثقة في عملات المنطقة. وقد بيّنت هذه التطورات جملة أمور، منها أن الحكومات يلزمها أن تدير سياساتها المالية والنقدية الذاتية لتضمن مصداقية أسعار الصرف، وأن الشركات المالية والصناعية الخاصة يلزمها أن تدير قروضها إدارة أفضل. ومثل هذه السياسات ضرورية لضمان الاستقرار المالي وتعزيز استغلال رأس المال بكفاءة.

٢٠ - لقد تفاقمت عيوب السوق في كثير من البلدان النامية بفعل عوامل من قبيل المحسوبية والافتقار إلى المهارات وإلى الشفافية، وكذلك بفعل الفجوات المعلوماتية، التي تجعل من الصعب على العناصر الفاعلة في السوق أن تُقدر المخاطر والعائدات تقديرا مناسباً. وفي اقتصاد عالمي مطرد التكامل أصبح هامش الخطأ المتاح أمام العناصر الفاعلة السوقية والحكومات، على حد سواء، أصغر كثيرا، وأصبحت مخاطر الإضرار بالاقتصادات الأخرى أكبر حجما. وهذا هو الداعي إلى فرض شيء من الانضباط على التدفقات المالية الخاصة، الإقليمية منها والعالمية.

٢١ - وتبين خبرة جنوب شرق آسيا أنه بينما يكون تحرير أسواق رأس المال مفيدا للتنمية الاقتصادية في البلدان النامية في الأجل الطويل ينبغي لهذا التحرير ألا يمضي قدما قبل إقامة القواعد المؤسسية المناسبة وتكوين المهارات اللازمة. وما لم يحدث ذلك، فمن المحتمل توقف التحرير والنمو وتقييد خطواتهما بتأثير ازدياد المخاطر والتقلبات. ولا بد أن تكون العولمة مفيدة للجميع، لا سيما البلدان النامية. والعلاج لا يتمثل في الابتعاد عن العالم، بل في تقبله أكثر وأكثر.

٢٢ - السيد سنغبتا (هيئة التخطيط الهندية): أشار إلى أن رأس المال الخاص يتسبب في جزء ضخم من تدفقات رأس المال الأجنبي، وهو جزء يتزايد باطراد. ولذلك، فإذا أراد المجتمع الدولي إمداد البلدان النامية بالمزيد من التمويل وجب عليه استنباط أساليب لزيادة تدفقات رأس المال الخاص إلى هذه البلدان وتعلم طريقة إدارة هذه التدفقات أيضا. وما حدث في المكسيك وجنوب شرق آسيا قد أوضح هذا بجلاء. ووفقا لكل ما يسمى أساسيات الاقتصاد الكلي في النظام النقدي الدولي، كانت بلدان جنوب شرق آسيا تؤدي أداء طيبا للغاية وتفي بجميع معايير الحكم الصالح، إلا أنه بسبب ثقة مستثمري القطاع الخاص في اقتصادات تلك البلدان وقدرتها على الدفع قدم هؤلاء المستثمرون القروض إلى تلك البلدان دون مانع. والأرجح أنه كان هناك شيء من الإفراط في الاقتراض، لا سيما الاقتراض القصير الأجل، وإن كان من الصعب أن نحدد بالضبط النقطة التي تجاوز عندها مستوى الاقتراض الحد المعقول. كما أنه من الصعوبة بمكان اتخاذ إجراءات وقائية ضد تقلب عوامل ذات منشأ خارجي تماما. فالارتفاع الحاد في قيمة دولار الولايات المتحدة مقابل الين الياباني قوض القدرة التنافسية لبلدان جنوب شرق آسيا، التي ربطت عملاتها بالدولار في معظم الأحيان. ولو كانت قيمة الين، لا الدولار، قد زادت، وهو الأمر الذي كان من الممكن جدا أن يحدث، لكان الحال عكس ذلك تماما.

٢٣ - وقال إن شيئا من التنظيم الحكيم سيكون أمرا محمودا، لا سيما في القطاع المصرفي، ولكن من الأمور المهمة ألا نعبر الخط الرفيع الفاصل بين التنظيم والإفراط في التنظيم. ولعل المجتمع الدولي يدرس جديا إنشاء مرفق للطوارئ، يديره صندوق النقد الدولي، ويمكن أن تتاح خدماته للبلدان التي تواجه أزمة مالية، بشرط أن تكون مستحقة لذلك حسب معايير محددة مسبقا. ومجرد وجود مثل هذا المرفق سيكون كافيا في حالات كثيرة لتثبيط الصدمات الناشئة عن المضاربة. ولو كانت مثل هذه الآلية موجودة خلال الأزمة المكسيكية الحادثة في عام ١٩٩٤ لما كان من الضروري إجراء مفاوضات عاجلة.

٢٤ - وتتركز تدفقات رأس المال الخاص، التي هي جانب آخر من جوانب الإدارة، فيما يتراوح بين ١٢ و ٢٠ بلدا؛ والواقع أن ٧٥ في المائة من تدفقات رأس المال الخاص قد ذهبت إلى ١٢ بلدا في السنوات الخمس الماضية. وبعد أن لاحظت الحكومات ذلك في البلدان الأوروبية وفي الولايات المتحدة الأمريكية، عرضت حوافز للاستثمار في المناطق المتخلفة. واقترح أن تستعمل المعونة الأجنبية التي لا تذهب إلى القطاع الاجتماعي أو البنية الأساسية في اجتذاب تدفقات خاصة كبيرة إلى البلدان النامية المنخفضة الدخل في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية المستبعدة في الوقت الحالي. ومثل هذه المعونات الرسالية سوف تطمئن المستثمرين المحتملين على استعداد الحكومات لتحمل جزء من المخاطرة.

٢٥ - السيدة جاتميكو (إندونيسيا): سألت السيد بويرا عما إذا كانت معالجة الأزمات النقدية في التوقيت الأنسب ستمنع تأثيرها الضار. كما تساءلت عما إذا كان ممكنا استخدام مبادرة الصندوق الآسيوي المقترحة مؤخرا كصندوق للطوارئ يدرأ الأزمات قبل وقوعها.

٢٦ - السيد بويرا (البنك الوطني المكسيكي): رد بقوله إن وجود مخطط يوفر المقرض الذي يمثل الملجأ الأخير أو وجود مرفق للطوارئ قد يحول دون وقوع أزمة. وقال إن المراد بمثل هذه المرافق زيادة ثقة الأسواق والحكومات المعنية. وبطبيعة الحال، ستكون السياسات المالية والاقتصادية الوطنية السليمة شرطا مسبقا لتلقي الدعم الدولي في حالة وقوع أزمة. والدعم لا تكون تكلفته باهظة إلا إذا قدم بعد وقوع الأزمة، عندما يكون اقتصاد البلد قد تدهور فعلا.

٢٧ - السيد سنغبتا (هيئة التخطيط الهندية): قال إنه لا يعرف حتى الآن كل تفاصيل مبادرة الصندوق الآسيوي التي لم يعلن عنها إلا قبل أيام. واستدرك قائلا إنه يبدو له أن هذا الصندوق لن يكون مجهزا للعمل كمرفق للطوارئ.

٢٨ - السيد أوجيمبا (نيجيريا): رأى أن البلدان الصناعية الكبرى تستغل الفرص للمضاربة. وتساءل عن كنه التدابير التي يمكن اتخاذها لحماية الاقتصادات الهشة في مثل هذه الحالات، وعما إذا كان من الضروري زيادة تحديد دور المراقبة الذي يقوم به صندوق النقد الدولي.

٢٩ - السيد سنغبتا (هيئة التخطيط الهندية): قال إن بعض البلدان ستظل في حالة هشاشة ريثما يكتمل انتقالها إلى اقتصاد سوقي. وقال إنه لا يعتقد بالضرورة أن المضاربين استغلاليون، بل الأحرى القول بأن مهمة المجتمع الدولي هي الحيلولة دون حدوث مثل هذه الهجمات على الاقتصادات الهشة، بتنفيذ سياسات سليمة مناسبة.

٣٠ - السيد كوردبيرو (البرازيل): استفسر عن الشروط المسبقة لتحرير حسابات رأس المال بصورة منتظمة، وعمما يستلزمه ذلك من إطار زمني. وتساءل عما إذا كانت مواءمة تحرير التجارة، لا سيما فيما يتعلق بصادرات البلدان النامية التي من قبيل المنسوجات والمنتجات الزراعية، ستمثل مطلباً أساسياً للتحرير العالمي لحسابات رأس المال.

٣١ - السيد بويز (البنك الوطني المكسيكي): رد بقوله إنه يدرك ميزة حرية انتقال رؤوس الأموال والاستثمار الرسالي وإن كان يشهد أيضاً التأثير الرهيب الذي يمكن أن يتولد عن عكس اتجاه تدفقات رأس المال. وينبغي للشروط المسبقة لتحرير حسابات رأس المال أن تشمل سلامة المالية العامة ووجود نظام مالي قوي. وعلى الرغم من ذلك، لا تكفي السياسات السليمة في حد ذاتها لدرء هجمات المضاربة. ومن شأن تحرير التجارة أن يوطد مركز موازين مدفوعات البلدان ويوطد، بالتالي، حساباتها الجارية. إلا أن حدوث تدفق رسالي وافد ضخم يسفر عن درجة معينة من زيادة قيمة العملة وعن تعاضم في عجز الحسابات الجارية؛ وهذه حالة يمكن أن تؤدي إلى عصبية الأسواق. وقد احتاجت البلدان الأوروبية الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، نفسها، إلى ٢٥ سنة لكي تحرر حساباتها الرسالية، وهي رغم ذلك تدعو الآن جميع البلدان إلى أن تفعل ذلك. وهذا شيء غير واقعي.

٣٢ - السيدة ليم (جامعة ميتشغن): قالت إن سياسة الاقتصاد الكلي تمثل في الواقع عاملاً حاسماً. فمنذ وقت طويل، تعاني تايلند بصورة شديدة الوضوح من أوجه عجز في الحساب الجاري ومن ضعف المؤشرات الأساسية للاقتصاد الكلي. ولم يتضح السبب الذي أبقى على الأسواق في تلك الحالة ودفعها إلى الاستمرار في عمليات الإقراض. وثمة سبب ممكن لذلك، هو أن بنك تايلند لم يفصح عن معلومات تكفي لتكوين أساس للحكم السليم. لقد كان للجشع والغباء دورهما أيضاً.

٣٣ - وأصبحت الحكومات الآن أشبه باللاعبين الصغار في ساحة أصبحت فيها السوق والقطاع الخاص الممثلين الرئيسيين. ففي اندونيسيا، على سبيل المثال، كانت سياسات الاقتصاد الكلي سليمة ولكن لم تكن هناك معلومات عن القطاع الخاص الأكبر حجماً بكثير. كما اتسم تنظيم عدد من البنوك المنشأة وملاكها الوظيفي وتشغيلها بعدم الكفاية. وبصفة عامة، فإن تنظيم القطاع الخاص وتحريره المرحلي هما النهجان اللذان يستحقان مزيداً من الدراسة.

٣٤ - السيد كسبيدي (اثيوبيا): تساءل عن نوعية الخطوات التي يمكن لبلدان صغيرة، مثل بلده، شرعت في برامج تكيف هيكلي وإصلاح للاقتصاد الكلي، أن تخطوها لحماية أنفسها لكي لا تصبح ضحايا لأزمات نقدية.

٣٥ - السيدة ليم (جامعة ميتشغن): قالت إنه ينبغي للبلدان الصغيرة أن تعرف قدراتها وتحاول أن تستثمر بالمعونة الأجنبية إذا دعت الضرورة - في الدراية الفنية الإدارية في القطاعين العام والخاص، على السواء. كما ينبغي لها أن تقاوم الضغوط التي تبذل لكي تفتح أسواقها المالية أمام الغرباء إلى أن يحين الوقت الذي تشعر فيه بأنها قادرة على إدارة تلك الأسواق.

٣٦ - السيد أحمد (مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المساعد)، رئيس الجلسة: قال إنه يمكن الخروج من مناقشة الفريق ببعض الاستنتاجات. وأولها، أن من الواضح أن الأسواق المدارة إدارة سيئة تفتقر إلى الكفاءة وأن دور القطاع الخاص في التنمية يتزايد في التسعينات من القرن العشرين. وعلاوة على ذلك، بينت الأزمة المالية الأخيرة في جنوب شرق آسيا أن تأثير القوى السوقية الذي لا يمكن التنبؤ به يمكن أن يمتد إلى منطقة إقليمية بأكملها، بل وأن يتجاوزها أيضا.

٣٧ - وثانيها، أن أداء الأسواق المالية الكنؤ يعتمد أساسا على قوة قدرة وطنية تستطيع إدارة تلك الأسواق وإدارة القطاع المصرفي معا. وبناء المؤسسات وبناء القدرات عاملان ضروريان للتصدي لحالة القطاع المالي الضعيف: ففي القطاع العام والقطاع شبه العام، لا بد من توطيد الإشراف للحيلولة دون الإفراط في الاقتراض أو إقراض قطاعات معينة في أوقات النمو الاقتصادي السريع. وفيما يختص بالنشاط المصرفي للقطاع الخاص، من الضروري توافر إدارة أفضل وقاعدة رسالية أكبر.

٣٨ - وثالثها، أن من المحتمل بدرجة أكبر تقليل هشاشة البلد باستثمارات تعزز التنمية العريضة القاعدة، وليس باستثمارات توظف في بضعة مشاريع وقطاعات رسالية القاعدة. وقد أوضحت أحداث الفترة الأخيرة أنه لا ينبغي لقطاع مالي ناشئ أن يقصر أنشطته على التمويل العقاري والمضاربة في سوق الأوراق المالية. وينبغي توزيع رؤوس الأموال الخاصة، المحلية والأجنبية بطريقة أكثر تساويا، لكي يستفيد السكان ككل، ولكي تقتصر مخاطر فورة النشاط الاقتصادي على قطاع واحد.

٣٩ - ورابعها، أنه يمكن للمساعدة الإنمائية الرسمية أن تسهل اتجاه التدفقات الرسالية الخاصة إلى مزيد من البلدان وأن تزيد من هذه التدفقات. وللتعاون الإنمائي دور شديد الأهمية يؤديه فيما يتعلق بتكافؤ توزيع التدفقات الرسالية فيما بين البلدان وداخلها. ويمكن استعمال مقادير صغيرة نسبيا من الموارد العامة لأجل اجتذاب الاستثمار الخاص. وبينت الخبرة المستفادة في الفترة الأخيرة أنه حتى البلدان التي تتبع سياسات اقتصادية كلية سليمة تخضع لأهواء السوق الرسالية الدولية. ويلزم نظام دولي أو آلية دولية، من قبيل صندوق للطوارئ، لأجل استيعاب مثل هذه الصدمات، بل وربما للحيلولة أيضا دون وقوعها.

البند ٩٧ من جدول الأعمال: التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي (تابع) (A/C.2/52/L.14 و L.15)

(ج) السكان والتنمية (تابع)

مشروع قرار بشأن السكان والتنمية (A/C.2/52/L.15)

٤٠ - السيد كيسيري (جمهورية تنزانيا المتحدة): تكلم بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، فعرض مشروع القرار A/C.2/52/L.15، الذي دعا إلى عقد دورة استثنائية للجمعية العامة في عام ١٩٩٩ لاستعراض وتقييم تنفيذ برنامج المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

(د) الهجرة الدولية والتنمية، بما في ذلك عقد مؤتمر للأمم المتحدة معني بالهجرة الدولية والتنمية (تابع)

مشروع قرار بشأن الهجرة الدولية والتنمية، بما في ذلك عقد مؤتمر للأمم المتحدة معني بالهجرة الدولية والتنمية
(A/C.2/52/L.14)

٤١ - السيد كيسيري (جمهورية تنزانيا المتحدة): تكلم بالنيابة عن مجموعة ال ٧٧ والصين، فعرض مشروع القرار (A/C.2/52/L.14)، ووجه الانتباه إلى الفقرة ٩ بصفة خاصة.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٥٠

— — — — —